

الدين الإسلامي وأثره في معالجة الفساد - الفساد الإداري نموذجاً -

أ.م. فائز صالح محمود الهبيبي
قسم السياسة
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/٣/٢٢؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٢/٥/٢٠

ملخص البحث:

في القرآن الكريم نجد تنبيهات وتحذيرات من الفساد ودعوة للإصلاح جاءت في أكثر من موضع من النص العزيز وأنّ الله تعالى قد نبه إلى ضرورة اجتناب الفساد، لما له من آثار وخيمة على البلاد والعباد، فضلاً عن توجيهه الباري عزّ وجل الوعيد للمفسدين بأنّ الله تعالى دائماً لهم بالمرصاد.

والفساد قد عاد في نهاية الثمانينيات من لقرن العشرين إلى الظهور على الأجددة، إذ أصبح موضوعاً ساخناً، يجذب اهتمام الحكومات في الدول المعاصرة، وعدداً متزايداً من الباحثين في مختلف المجالات، فكتبوا الكثير عن الفساد، وعلاقته بالتنمية وتعقيدات الإصلاح، فتراكم قدر كبير من المعارف، والبيانات، والخبرات، كان من الصعب تخيلها قبل جيل من الآن.

Religion and its Role in the Curtailment of the Phenomenon of Corruption

Asst. Prof. Fai'z Salih Mahmood
Department of Political
College of Political Science / Mosul University

Abstract:

In the Glorious Quran we find alerting and warnings not to commit corruption and a call for reformation that is located in more than a place in this holy text. Allah has alerted to the necessity of avoiding corruption for its grave consequences on countries and people, besides Allah's direct observance and threat to the corruptors.

Corruption has come back in the end of the 1980s as a hot issue in the world agenda that attracts the contemporary states governments and an increasing number of researchers in different fields as well. They

wrote a lot on corruption and its relation with development and reform complexities. Thus, a huge amount of knowledge, data, and experiences have accumulated, a matter that was difficult to imagine, a generation before now.

المقدمة:

ظهر الفساد على وجه الأرض بعد الصراع الأول ما بين ولدَي آدم عليهما السلام قابيل وهابيل، إذ قام قابيل الذي أصبح مثلاً للفساد في الأرض والخراب بعد قتل أخيه هابيل الذي أصبح مثلاً للإصلاح والخير وأعمار الأرض. ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا هناك من يقوم بالإصلاح والأعمار مدفوعاً بدافع الخير والصالح والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتعاليم الدينية، وهناك من هو بالضد من ذلك، فنراه يفسد في الأرض مدفوع من قبل نفسه الأمانة بالسوء، ولضعف إيمانه بالتعاليم الدينية، أو عدم التزامه بتلك التعاليم، ويبقى الصراع محتتماً بين فريق المصلحين وفريق المفسدين، لذا على الحكومات والسلطات المعنية أن تقوم بإصدار القوانين الوضعية الرادعة لضعيفي الإيمان لكي يرتدعوا ويتعرضوا للحساب، في حالة مخالفتهم للقواعد الخيرية المرعية، فإنّ هناك من يخاف السلطان ولا يخاف القرآن. وكما هو معلوم لا يوجد على وجه الأرض ذلك المجتمع الفاضل أو المثالي الذي يخلو تماماً من الفساد والمفسدين، والذي يشغل عالمنا المعاصر حجم الفساد، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مستقبل المجتمعات الإنسانية، لكن بالتأكيد للقيم الدينية أثر واضح وبيّن في تحجيم هذه الظاهرة السلبية، وللدين دور إيجابي في ترسيخ القيم الفاضلة وتأسيس الحكم الصالح. وفي القرآن الكريم نجد تنبيهات وتحذيرات من الفساد ودعوة للإصلاح جاءت في أكثر من موضع من النص العزيز، فلننذكر قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ سورة الإسراء/ ٤، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ سورة الإسراء/ ١٦. أما الفساد الاقتصادي، فنتجلى الدعوة إلى اجتنابه في قوله عز وجل: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كَلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ سورة الإسراء/ ٣٥، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ سورة المائدة/ ٦٤، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ سورة البقرة/ ٢٠٥، وقوله عزت قدرته: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ * فَاكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ * إِنَّ رَبَّكَ لَبَلِ مُرْصَادٍ﴾ سورة الفجر/ ١١ -

١٤ . فلو تدبرنا الآيات الكريمة أعلاه ، نلاحظ أنّ الله تعالى قد نبه إلى ضرورة اجتناب الفساد ، لما له من آثار وخيمة على البلاد والعباد ، فضلاً عن توجيهه البارئ عزّ وجلّ الوعيد للمفسدين بأنّ الله تعالى دائماً لهم بالمرصاد ، ويكفي الفساد كرهاً أنّ الله تعالى يقول صراحةً في النص القرآني : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ سورة القصص / ٧٧ .

وأيضاً جاء في السنة النبوية الشريفة على لسان رسولنا الكريم محمد ﷺ : (كل لحم أنبته السحت فالنار أولى به) (١) قيل وما السحت ؟ قال : الرشوة في الحكم ، وقال عليه الصلاة والسلام : (لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم) (٢) .

والفساد قد عاد في نهاية الثمانينيات من لقرن العشرين إلى الظهور على الأجندة ، إذ أصبح موضوعاً ساخناً بامتياز ، يجذب اهتمام الحكومات في الدول المعاصرة ، وعدداً متزايداً من الباحثين في مختلف المجالات ، فكتبوا الكثير عن الفساد ، وعلاقته بالتنمية وتعقيدات الإصلاح ، فتراكم قدر كبير من المعارف ، والبيانات ، والخبرات ، كان من الصعب تخيلها قبل جيل من الآن . وقد ظهر منذ تلك الفترة العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت ظاهرة الفساد ، قدم فيها الباحثون عرضاً لصور الفساد ومظاهره وأسبابه ودوافعه وكيفية معالجته ، في محاولة جادة وصادقة منهم لكشف هذه الظاهرة والدعوة إلى مكافحتها والحد من انتشارها . لاسيما أنّ الفساد تحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي (سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية ، ومنظمات مدنية ، ووسائل الإعلام المختلفة) لمواجهتها وإيداء قدر أكبر من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد ووضع إستراتيجيات لمواجهتها . ولقد شاع إحساس بأنّ الفساد ينمو بسرعة ، عندما فقدت بعض الأنظمة غطاءها الأيديولوجي ، وتحولت بلدان أخرى نحو الديمقراطية والأسواق المفتوحة ، فأميط اللثام عن العديد من الفسائح ، بعضها جديد وبعضها الآخر معروف منذ مدة ، إنّ الفساد مصطلح استفزازي ، ويوفر في الوقت ذاته تفسيراً مناسباً لجملة من مشكلات التنمية . فالدين بشكل عام والدين الإسلامي بشكل خاص له دور كبير في الحد من ظاهرة الفساد ، إذ يعد عاملاً حيويّاً في ردع المخالفين والفاستدين ، منذ أن ظهرت الأديان ولحد يومنا الراهن . وسيتناول البحث الموضوع في ثلاثة مباحث ، الأول سيدور حول مدخل مفاهيمي لكلمة الفساد ، أمّا المبحث الثاني فسيكون حول عوامل الفساد وأبعاده ، أما المبحث الثالث فسيبحث في دور الدين عموماً والدين الإسلامي خصوصاً في تحجيم ظاهرة الفساد .

المبحث الأول : مدخل حول مفهوم الفساد:

حظي الفساد كمفهوم بقدر واسع من الدراسة والبحث لدى الكتاب والدارسين من الأكاديميين والمختصين والسياسيين ، فنشطوا في وضع الأطر النظرية له ، واجتهدوا في

تعريفه الذي امتد ليشمل تنوعاً وتعددًا ، ومما لاشك فيه ، أن هناك تعريفات وتوصيفات متعددة لظاهرة الفساد ، بالنظر إلى كثرة أساليبها ، فتأخذ تسميات عدّة وتقسيمات متباينة من أهمها تقسيم فردريك ولانجست (الذي أورده د. لؤي أديب العيسى في كتابه الفساد الإداري والبطالة) ، إذ قسما الفساد إلى فساد صغير ، وهو الذي يمارسه صغار الموظفين أو أصحاب الدخول المتدنية إذ يتم اللجوء إلى الرشوة ، أو الاختلاس ، أو المحاباة ، أو التدليس ، أو الحياد عن الحق ، أو السحت .. الخ من المعاني ، والفساد الكبير وهو ناتج عن كبار الموظفين أو السياسيين ، ويتميز باتساع تأثيره ، وهو أخطر من النوع الأول عند الكثير من المهتمين ، ومن أشكال هذا النوع ، إرساء العطاءات على الشركات التي تدفع رشوة أكبر ، أو التصرفات التي يقومون بها عند بيع المؤسسات العامة التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص بحجة الخصخصة بأقل من القيمة الحقيقية مقابل رشوة معينة . أو تقسيمها على أساس السلوك ألا أخلاقي للموظف العام وهي : فساد بسبب اقتصادي أو سياسي أو سوسيو - ثقافي أو عرضي أو مؤسسي أو فساد منظم .. الخ ، والتي تنفّس بنسب متفاوتة بين مجتمع وآخر ، أو بين دولة وأخرى حسب مستويات تقدمها أو تراجعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني لديها ، فضلاً عن سبل تنشئة أفرادها وطبيعة الثقافة السائدة تبعاً لتلك التنشئة (٣).

الفساد لغةً واصطلاحاً:

لغةً :

لعلّ البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد ، فيقال (فسد) الشيء ، يفسد ، وفسد ، فساداً وفسوداً ، (ويفسد) فهو فاسد ، (وأفسده ففسد) ، والمفسدة خلاف المصلحة . ويعني : (أخذ المال ظلماً) أو (التلف والعطب) أو (الجذب والقحط) أو (القتل واغتصاب المال) ، فضلاً عن تفسيره بأنه (العصيان لطاعة الله) (٤) ، طبقاً لتفسير الآية الكريمة : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ﴾ سورة الروم / ٤١ ، وفسد ضد صلح ، والفساد لغةً البطلان ، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ، وإنّ التدقيق بمصدر كلمة الفساد يفيد بأنها تنطوي ، عند العرب ، كما عند غيرهم ، على معان عدّة ، من فساد الطعام ، إلى فساد المادة إلى التفكك والتحلل ، ومنه فساد الأخلاق وبالأخص السلوك (٥) . وأصل فسد في لسان العرب تعذر المقصود وزوال المنفعة ، فإن كان فيه ضرر كان أبلغ ، والمعنى ثابت بدونه ، قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ سورة الأنبياء / ٢٢ ، أي لعدمنا وذهب المقصود .

اصطلاحاً:

اصطلاحاً له معانٍ عديدة ، ولكنه يُجمل بسوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية، إلا أن المفهوم في عصرنا الحالي بدأ يأخذ أبعاداً أخرى كثيرة ليكون أعم وأشمل، بحيث يشمل كل اختلال مقصود في الحياة العامة ، سياسياً كان أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً أم أخلاقياً أم دينياً . وكما قلنا فإنّ الفساد في معناه الواسع هو إساءة استعمال السلطة العامة ، وبذلك تفقد الحكومة شرعيتها ، ولاسيما حين يتمركز الفساد في البنية الفوقية للمجتمع والدولة . وفي هذه الحالة سيقوم النظام الوظيفي للحكم على الولاءات سواء كانت دينية أم سياسية أم قبلية أم شخصية ، وفي المفهوم الإداري سيؤدي الفساد إلى توزيع الفرص بدلاً من تكافؤ الفرص في البناء الوظيفي للدولة. فكل شيء مهمته المناسبة له ، ففساد الآلة بخرابها، وفساد الجسم بمرضه وضعفه ، والثمرة بفقدان طعمها ، والدولة بنكوصها عن أداء مهماتها، وذلك بعدم انسجام أعضاء مجتمعها وفقدان الأمن والوحدة الذين يحفظان تماسكها . والفساد أمر مرفوض ومستهجن عند الوجدان السليم والفطرة المستقيمة ، فالإنسان بفطرته السليمة التي فطره الله تعالى عليها يكره الفساد ويميل إلى الصلاح ، والفساد مرفوض عند أهل العقل، فالنفس لا تميل إلى الفساد ولا تسعى له ، كما هو ملاحظ في كثير من القضايا التي يحسنها العقل أو يقبحها(٦). فالفساد قد يكون في العقيدة ، فيكون فساداً عقدياً، لأنه أساس كل فساد، فسعي الإنسان تبع لمعتقده ، فإذا كان المعتقد فاسداً كان السعي فاسداً، وإذا كان المعتقد صحيحاً صلح سعيه ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ سورة البقرة/ ١١ ، قال ابن عباس ، المراد بالفساد : الكفر ، وجاء في تفسير القرآن العظيم لابن كثير : إنه النفاق الذي صادقوا به الكفار ، وأطلعوهم على أسرار المؤمنين (٧) . وهناك الفساد الأمني والاجتماعي ، فالأمن أساس النعم ، ومن فقد الأمن لا يشعر بسائر النعم ، قال الرسول الكريم محمد ﷺ : (من أصبح منكم آمناً في سربه معافى في بدنه ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا) (٨) . فقدم الأمن على الصحة والرزق . ويتعرض القرآن الكريم بشكل مفصل تحت تعبير الإفساد في الأرض إلى ضمانات الأمن الاجتماعي خصوصاً الداخلي منه، يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُنَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة المائدة / ٣٣ .

وإنّ هناك حاجات رئيسة وحقوقاً أساسية يحتاجها المجتمع ، وبدون تحققها لا يمكن أن يستمر نحو تحقيق أهدافه ، وهي حاجات طبيعية تفرضها ظروف الإنسان الطبيعية من غذاء

وسكن وسلامة وطمأنينة ، وتعد حقوقاً أساسية في كل مجتمع ، وأي تهديد لهذه الحاجات أو خلل في تلبيتها أو كفايتها يعد فساداً أمنياً واجتماعياً يهدد مسيرة الإنسان لأداء رسالته(٩).

تفسير الفساد في القرآن الكريم:

تناول القرآن الكريم لفظ الفساد ، وتعددت الآيات التي تذكر لفظ الفساد، وإنّ الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله تعالى آدم ، وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاماً استغرابياً عن إنشاء هذا المخلوق الجديد ، وذلك بقولهم : {قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء}البقرة / ٣٠ . ومعنى ذلك بأنّ الأرض كانت مكاناً يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء ، لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعد، حتى كان هذا المخلوق المكرّم عند الله تعالى هو مبدأ الفساد وسفك الدماء ، ويوحى قول الملائكة هذا بأنه كان لديهم من شواهد الحال أو من تجارب سابقة في الأرض أو من إلهام البصيرة ما يكشف لهم عن شيء من فطرة هذا المخلوق(١٠) . وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي: { قال إني أعلم ما لا تعلمون } البقرة / ٣٠ . إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمة الله تعالى في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها ، ولعلّ في الجواب الإلهي للملائكة إقرار بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكأنّ الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ الدهر / ٣ ، يعني أريناه وعرفناه طريق الخير والشر(١١).

وكما ذكرنا تعددت في المنظور الإسلامي معاني الفساد(١٢) ، ومدلوله في ألفاظ القرآن الكريم مدلول شامل لجميع أنواع الفساد وصوره ، وقد جعل الشرع الحنيف المعاصي، كل المعاصي ، فساداً في الأرض ، فكل المخالفات هو خروج عن جادة الصلاح، وانحراف عن الطريق المستقيم ، سواء كانت هذه المخالفات في مجال السلوك أو مجال الجرائم الجنائية أو الحقوق المدنية أو الحقوق العامة . وقد أجمل القرآن الكريم الفساد في ستة أوجه كما وردت في تفاسير الكتاب المبين وهي(١٣) :

الوجه الأول:

الفساد يعني المعاصي - كما ذكرناه في أعلاه - ومصادقه في الآية الكريمة التي تقول: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ سورة البقرة / ١١ ، يقول لا تعملوا فيها بالمعاصي ، نظيرها في الأعراف : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ سورة الأعراف / ٥٦ ، يقول لا تعملوا فيها بالمعاصي ونحوه كثير .

الوجه الثاني:

الفساد هو الهلاك ، فلذلك قوله في بني إسرائيل (يشير إلى الهزيمة الكبرى والهلاك الذي سلط عليهم مرتين في تاريخهما الأول على يد بختنصر البابلي سنة ٦٠٦ قبل الميلاد ، والثانية على يد الرومان سنة ٧٠ ميلادية) . قال في ذلك العزيز الحكيم : ﴿ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ سورة الإسراء/ ٤ ، وقوله تعالى في الأنبياء : ﴿ لَوْ كَانَفِيهِمَا آلهة إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ سورة الأنبياء / ٢٢ . يعني لهلكتا ، نظيرها من المؤمنين ﴿ وَلَوَاتَّبَعِ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ سورة المؤمنون / ٧١ .

الوجه الثالث:

الفساد يعني قحط المطر وقلة النبات ، فلذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ سورة الروم / ٤١ ، يعني قحط المطر وقلة النبات في البر يعني البادية، والبحر يعني العمران والريف، (في البحر يعني في الريف يعني القرى حيث فيها الأنهار، وتعني البلاد التي على الأنهار بقلة مائها) .

الوجه الرابع:

الفساد يعني القتل ، قال تعالى : ﴿ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ سورة الأعراف / ١٢٧ ، يعني ليقتلوا أولاد أهل مصر ، وقال تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ سورة غافر / ٢٦ ، يقول يقتل أبنائكم - هذا قول فرعون - كما قتلتم أبناء بني إسرائيل ، وقال تعالى : ﴿ إِنِّي آجُوجٌ وَمَأْجُوجٌ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ سورة الكهف / ٩٤ ، يعني يقتلون الناس .

الوجه الخامس:

الفساد بعينه (أي التخريب والتدمير ، والمفسدة خلاف المصلحة) فلذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ابْنُ الْمُلُوكِ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾ سورة النمل / ٣٤ ، يعني خربوها .
والوجه السادس : الفساد يعني السحر (في الأصل السحرة) قال الله تعالى : ﴿ إِنِ اللّٰهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ سورة يونس / ٨١ ، يعني السحرة . وقد نبه القرآن الكريم إلى قضية البيئة ، وهذه القضية قد واجهت البشر في أخريات القرن الماضي ، والتلوث البيئي أصبح

هاجساً لجميع الأمم ، وأصبحت مكونات البيئة من مكان وهواء وماء مهددة بالفساد والاستهلاك ، ويجمع المختصون أنّ السلوك البشري يعتبر أول مهددات البيئة بالإسراف والتبذير والتلوث . ولعلنا نجد الإشارة لهذا في قوله تعالى : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ سورة الروم / ٤١ . وقد يعني المعاصي في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ * فَاكْتَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾ سورة الفجر / ١١ و ١٢ ، أو قد يعني (العصيان لطاعة الله) ، فقد ورد في تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، من عصى الله في الأرض فقد أفسد في الأرض لأنّ صلاح الأرض والسماء بالطاعة ، وقد يعني (العثو) وهو أشد أنواع الفساد في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُعْوَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ سورة البقرة / ٦٠ .

ومن المعاني الأخرى التي وردت في الفكر الإسلامي : إنّ الفساد هو الإخلال المقصود بالسلطات الممنوحة بموجب ولاية شرعية عامة أو خاصة ، أو قصد استعمالها بما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية من تلك الولاية واقعاً ومالاً .

إنّ الفساد شأن معياري إلى حد بعيد ، ويمكن أن يكون موضع جدل حاد ، وينطوي الفساد على إساءة انتمان ، تشتمل عادةً على استعمال سلطة عامة في خدمة مصلحة خاصة ، وبالنظر إلى تعقد الظاهرة ، لجأ بعض الباحثين إلى ذكر أشكال عدّة من التصنيفات بغية تحديدها والتعرف عليها بشكل أكثر دقةً ، من ذلك التقسيم الذي اعتمد فيه إلى تعريف البنك الدولي للظاهرة على أنّها : (استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي) ، إذ تمّ تقسيم الفساد إلى فساد صغير ، ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة ، وآلية وضع اليد على المال العام ، والحصول على مواقع للأقارب ، وفساد كبير يشمل الصفقات التجارية الكبرى ، مثل صفقات السلاح ، والوكالات التجارية للشركات عابرة القومية (١٤) ، وهناك من قسم الفساد إلى مجموعة من التصنيفات القائمة على أساس أنّ الفساد يعد من (السلوكيات ألاً أخلاقية للموظف العام) وهي (١٥) :

- ١- فساد يرجع إلى أسباب سياسية : من حيث غياب القدوة السياسية ، ونفشي البيروقراطية ، والمغالاة في مركزية الإدارة ، وضعف أداء السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .
 - ٢- فساد يرجع إلى أسباب اقتصادية : مثل حالات الفقر والعوز كحافز لتعاطي الرشوة ، وتفاقم الأزمات الاقتصادية ، وارتفاع معدلات البطالة .
 - ٣- فساد يرجع إلى أسباب اجتماعية : الولاءات الأسرية ، والولاءات الإثنية والعرقية والقبلية ، بعضها يُعد ميول بعيدة عن جادة الصواب وعنصرية .
- ومما سبق نخرج بحقيقة أنّ الفساد هو الخروج عن إنسانية هذا الإنسان والفطرة التي

فطره الله تعالى عليها ، وإنّ ما يقابل هذه الظاهرة هو الإصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثمّ تحكم مسيرة الإنسان.

تعريف الفساد:

لقد تكاثرت البحوث في ظاهرة الفساد، ولاسيما من قبل خبراء علم الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، فتركزت بحوث الاقتصاديين على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية من جهة، ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، وتستنتج أنّ ضعف المؤسسات العامة يُعدّ أهم أسباب الفساد الذي يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، وبالتالي إلى بطء عجلة التنمية. أمّا في المجال القانوني فالبحوث تعتبر الفساد انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية ، وهناك إجماع أنّ للفساد أثراً مدمراً على حكم القانون ولاسيما عندما يطال القضاء. أمّا بحوث علماء السياسة فهي تركز على علاقة الفساد بشرعية الحكم ، ونماذج القوى السياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني . بينما يرى علم الاجتماع الفساد بأنّه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة(١٦).

فالنظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث، وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد ، لذلك ليس هناك إجماع على تعريف شامل يطال كافة أبعاد الفساد ، ويحظى بموافقة كافة الباحثين في الفساد، وربما كان تعريف الفساد الأكثر رواجاً من الناحية العملية ، هو تعريف البنك الدولي الذي جاء على النحو التالي: (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عادةً عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة) (١٧) . ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد هما:

- ١- آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة ، وفي القطاعين العام والخاص ، لتسهيل عقد الصفقات ، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية .
- ٢- وضع اليد على (المال العام) ، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي ، وفي قطاع الأعمال العام والخاص(١٨) .

فضلاً عن ما تقدم ، فهناك عدّة تعريفات للفساد منها على سبيل المثال :

— استخدام السلطة العامة من أجل كسب ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبّة أو مكانة اجتماعية ، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي(١٩). وقديماً تحدث ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن (الجاه المفيد للمال) وكأنّه يقرأ واقعنا المعاصر، إذ يرى ابن خلدون أنّ المال تابع للجاه والسلطة ، وليس العكس ، وأشار إلى الأحوال التي تختلط فيها التجارة بالإمارة. إذ يكتسب البعض، من خلال المنصب والنفوذ الإداري ، في أعلى مراتب جهاز الدولة أوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المغنم المالية ، وتكوين الثروات السريعة، وتكون عادةً بمثابة (ريع المنصب) .

— عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل ، وفي تحقيق أهداف المنظمة، وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل ، بصورة مباشرة من خلال المحسوبية والرشاوى والعمولات . ويساعد على ذلك عدم وجود آليات نشطة للاتصال المتبادل الرأسي والأفقي والاهتمام بالتغذية العكسية من الفرد وبيئة العمل ، وعدم الكفاءة في اتخاذ القرار والتعامل مع المشكلات والأزمات .

— انتهاك للواجب العام والانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل . ومن ثمّ يعد هذا السلوك اجتماعياً غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى .

— الفساد هو مجموعة النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي فعلاً إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أو مستمرة أم لا ، وسواء أكان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم.

من كل ما تقدم يتبين لنا أنّ الفساد هو إساءة استخدام السلطة لغايات شخصية ، أو استخدام سلطة الآخرين ونفوذهم في المؤسسات العامة لمساعدة أصدقاء أو أقرباء لينتفعوا على حساب الآخرين ، أو ممارسة سلوكيات تعتبر حسب القيم الاجتماعية — وإن لم تكن في بعض الأحيان ضمن المحرمات القانونية — شذوذاً ، قد لا يقف أثرها على من يمارسها وإنّما يتعداها إلى شرائح اجتماعية أخرى(٢٠) . ضمن هذا التعريف العام ، لن تخلو دولة ولا مجتمع من الفساد ، فكل الحكومات عرضة للفساد ، ولكن مدى انتشاره وتغلغه يختلف من بلد إلى آخر ، ومن المعلوم أنّ الدول الأكثر حريةً وديمقراطية ، والأكثر احتراماً للقانون، وتأكيداً على النوازع والقيم الأخلاقية في المجتمع ، هي الأقلّ تعرضاً له ، ومن هنا فإنّ الدول القمعية وبينها الدول العربية مع اختلاف في المستوى ، تقع ضمن خانة البلدان الأكثر فساداً. وبين الدول العربية ذاتها، فإنّ دولاً بعينها تعاني من مناحي فساد أكثر من الأخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر، مصر وليبيا وتونس واليمن . فاتجاهات الفساد وأنواعه قد تكون طاغية في

بلد عربي ما ، وضئيلة في بلد آخر . ولكن المشترك في النهاية، أنّ الفساد في الوطن العربي أضحى جوهر الحياة السياسية والاجتماعية ، ولم يعد جزءاً منها أو مجرد ظاهرة عابرة ، بل مشكلة مستوطنة ، يتعايش معها البعض ، ويمارسها البعض الآخر .

والفساد يعود بالفائدة على قلة من الناس على حساب الأغلبية، إذ أنّه يؤخر ويشوه التنمية الاقتصادية، وينتهك الحقوق الأساسية والإجراءات القانونية، ويحول الموارد عن مقاصدها الأصلية ، سواء كانت خدمات أساسية، أو مساعدات دولية، أو الاقتصاد بمجمله ، وخاصةً عندما تكون الدول ضعيفة ، فإنّه يرتبط غالباً بالعنف . ويعود هذا جزئياً إلى أنّه بسبب الفساد فإنّ (الديمقراطية) تعني مزيداً من انعدام الأمن، والأسواق الحرة تعني أن يصبح الأغنياء أكثر غنىً على حساب باقي أفراد المجتمع (٢١).

المبحث الثاني : عوامل الفساد وأبعاده :

لا يكاد يوجد مجتمع يخلو من الفساد ، فإنّ مستويات الفساد تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وداخل المجتمع نفسه ، من فترة إلى أخرى ، وقد تكون أكثر المتغيرات ارتباطاً بالفساد، طبيعة النظام السياسي، ومستوى النمو الاقتصادي ، ونوع الثقافة السائدة، ومدى دور المؤثرات الخارجية، ونوعية السياسات الاقتصادية المتبعة . فهناك احتمال كبير أن يقل الفساد في النظم الديمقراطية التي استقر نظامها السياسي منذ زمن ، وكذلك في الدول متقدمة النمو، وفي الثقافات التي تؤكد على المساواة والمسؤولية الفردية ، وفي الدول التي تقل فيها المؤثرات الخارجية ، سواء جاءت هذه المؤثرات من الدول الأخرى ووكالاتها، أم من الشركات دولية النشاط . والبعض يذهب إلى أنّ الفساد يرتبط بمدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ومع ذلك ، فإنّ سياسات الإصلاح الاقتصادي ، ولاسيما في غياب أوضاع سياسية صحيحة، يفسح المجال أمام شيوع الفساد ولو إلى حين ، وهذا أمر نجده عند تزواج سلطة المال والسلطة السياسية(٢٢).

والفساد يكاد أن يكون ظاهرة ملازمة للحضارات الإنسانية، وجزء لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عبر التاريخ، فما قامت ثورة، أو سقطت أنظمة سياسية، أو انهارت أمم ، إلا وكان الفساد عنصراً فاعلاً في تحقيق ذلك، ولا يوجد مجتمع أو دولة أو حضارة تستطيع أن تدعي أنّ لها سلوكاً يحصنها من هذه الآفة .

ولقد أثبتت الدراسات ، الأكاديمية والبحثية ، وجود علاقة بين انتشار الفساد من جهة، وبين ضعف التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، من جهة أخرى. ومن العوامل التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد، تردي واقع الإدارة العامة في الدول، وضعف المؤشرات الاقتصادية في العالم النامي مقارنةً مع غيرها من الدول المتقدمة.

- وتوضح التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية ، والبنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن ثمة أبعاد وعوامل عديدة متشابكة ومتداخلة لتنامي الفساد واستفحاله في المجتمعات المعاصرة ، ويمكن القول أن من تلك العوامل (٢٣):
- ١ - غياب المخطط الهيكلي العام ، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة ، مما أنتج ازدواجية وتضارباً في المسؤوليات ، أدت إلى تكبيل الجهاز الإداري وعرقلة عمله .
 - ٢ - تضخم الجهاز الإداري ، إذ يلاحظ أن حجم القطاع العام في كثير من دول العالم النامي يفوق احتياجاته ، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية ، ويضعف التواصل مع المواطنين ، فضلاً عن كونه يعد هدراً لموارد الدولة.
 - ٣ - عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة .
 - ٤ - عدم وجود الشفافية والمساءلة .
 - ٥ - إساءة استعمال السلطة الحكومية ، بحيث تتمركز الصلاحيات وسلطة اتخاذ القرار بيد القلة من الموظفين التي تقع غالباً في رأس الهرم الإداري ، مع ما يصاحب ذلك من إمكانية سوء ممارسة هذه الصلاحيات ، أو استغلال هذه السلطات ، أو قصور واضح في عملية اتخاذ القرارات .
 - ٦ - التمييز الفئوي وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة .
 - ٧ - ضعف التدريب ، وعدم انتظامه .
 - ٨ - الواقع الاقتصادي المتغير للأنظمة السياسية ، ومراجعة الدول لسياساتها الاقتصادية ، وقيامها بسن وتشريع عدد كبير من القوانين الجديدة ، تعد من الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد الموجود في تلك الدول .
 - ٩ - ضعف التشريعات التي تستهدف مكافحة ممارسة الفساد ، وأفضل ما يمكن أن يقال عن مردودها العملي ، أنه متواضع جداً ، وهذا الواقع من شأنه أن يثير التساؤل حول سبب تواضع المردود الإصلاحي لسياسات هذه الدول .
 - ١٠ - بقاء المسؤولين التنفيذيين فترات طويلة في موقع واحد يؤدي إلى تغيير سلوكياتهم من أشخاص منتجين إلى أشخاص يتكلمون على أجهزتهم وعلى المتعاملين معها .
 - ١١ - انتشار الفساد ونموه على صعيد عالمي يعد من أهم الآثار السلبية للعولمة .
- فالاكتشافات العلمية ، والتسهيلات التجارية بين الدول ، قد ساعدت على إطلاق مخيلة الشبكات الإجرامية على صعيد دولي ، فقد اخترقت ظاهرة الفساد الحدود الدولية ، مستفيدة من الفرص الملائمة للاحتفاظ بثمار العمل الإجرامي (٢٤) . الاتجار بالمخدرات ، وما يرافقه من عمليات تبييض للأموال ، يرتبط ارتباطاً مباشراً ، بمجموعة من النشاطات الإجرامية الأخرى ، التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المنهجي ، عبر اختراقه القوى الحكومية في

بعض الأحيان . إن وجود هذا الكم من المشاكل سيمنع الأجهزة الإدارية من أن تكون أداة فعّالة لتنفيذ سياسات الدولة ، وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها المواطنون ، وتعقيد الإجراءات ، مما يولد بيئة مواتية لانتشار الفساد . وإن إدراك المجتمع لانتشار ظاهرة الفساد في الدولة يعززه ضعف المؤشرات الاقتصادية ، فضلاً عن ارتفاع الدين العام بشكل لا يتناسب مع الخدمات والمشاريع التي تقدمها الدولة ، وضعف الاستثمارات المباشرة نحو دول العالم النامي . وينتشر الفساد ويعم في أوساط المجتمع نتيجة تفشي الأنانية ، وحب الذات ، وضعف الوازع الديني ، والتجرد من الضمير ، وانحراف السلوك الإنساني بين أفراد وفئات تسعى للوصول لمكاسب وأهداف معينة ، وتحصل من ورائها على مكاسب مادية لتحقيق أطماعها ورغباتها ، وتتمكن من بسط نفوذها وتمير مخططاتها، ولا ننسى أن هناك سياسات ومسارات متنوعة وطويلة الأمد لكبح هذه الظاهرة في المجالات التشريعية والاقتصادية والثقافية ، وينطوي المجالان الأخيران على منظومات القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية . وتعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم الجهات المعنية بمراقبة ومتابعة وتشخيص وتسجيل أية خروقات في جميع مؤسسات الدولة بحكم دورها الرقابي والتشخيصي ، وهي تستطيع من خلال هذا الدور أن تمنع وتحد من حالات الانحراف عن الأهداف المرسومة ، وتجعل عملية التقويم والمكافحة لهذه الظاهرة تجري بأسلوب منطقي.

المساعي الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد:

وللفساد أبعاد محلية (وطنية) ، وإقليمية ، ودولية . وثبت بالدليل أن أخذ حجم هذه الظاهرة بالتفاقم إلى درجة أصبح خطرها يهدد مجتمعات كثيرة بالانهيار ، لذا نجد أن العديد من الدول والمنظمات كرست جهودها لتطوير أساليب مكافحتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، وقد تمّ توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال منذ عام ١٩٩٣ ، إلا أن التوقيع على هذه الاتفاقيات غير ملزم قانونياً مما يجعل محاربة الفساد تقتصر على الرغبة الداخلية لدى الدول المحاربة للفساد (٢٥) . ومن تلك الاتفاقيات والقرارات الصادرة بهذا الشأن :

— الاتفاقية الأولى لمكافحة المخدرات عام ١٩٦١ ، وتمّ التوقيع عليها من قبل ١٨٠ دولة . — قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ ، ويعد هذا القرار أول شجب عالمي للفساد بكل أشكاله وأنواعه .

— مبادرة جيمي كارتر (الرئيس الأمريكي السابق) عام ١٩٧٧ ، في تبني الولايات المتحدة القانون المتعلق بممارسة الفساد خارج حدود الدولة ، والذي يعاقب بموجبه كل فرد أو شركة أمريكية تقوم برشوة مسئول رسمي خارج الولايات المتحدة .

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عام ٢٠٠٠.
- بروتوكول (سادك) لمكافحة الفساد الذي أبرمه زعماء مجموعة سادك في عام ٢٠٠١ ، وصادقت عليه ثماني دول من المجموعة الأربع عشر .
- اتفاقية مكافحة الرشوة التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ ، فضلاً عن اتفاقية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد والتي تمّ التوقيع عليها في موزمبيق عام ٢٠٠٣ .
- وغيرها من الاتفاقيات الإقليمية (التي عقدتها الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية والعربية) التي اعتبرت أنّ الفساد يشكل خطراً جدياً على المجتمع الإنساني وحكم القانون وحقوق الإنسان :
- اتفاقية الدول الأوروبية لمناهضة الفساد عام ١٩٩٦ .
- بروتوكول جماعة التنمية الأفريقية الجنوبية لمكافحة الفساد .
- محاولة مجموعة من المثقفين والمفكرين عام ٢٠٠٤ ، من أجل قيام منظمة عربية لمكافحة الفساد . لم يكن من قبيل المصادفة ، أن يأتي انبعاث الاهتمام بالفساد خلال حقبة من التحرير والتكامل الاقتصاديين ، إذ أنّ الروابط بين هذه التطورات من جهة والمخاوف المتزايدة من الطرق التي يستعمل فيها الناس الفرص الناشئة — وبسيئون استعمالها — من جهة أخرى ، أكثر من أن تحصى.

المبحث الثالث : دور الدين في تجسيم ظاهرة الفساد:

إنّ الإنسان في كل عصر— على الرغم من المغريات المادية التي تحاول صرفه عن الدين — تهفو نفسه إلى دين موثوق بأصله من جهة ، وقادر على أن يسمو به إلى الكمال الروحي والمادي من جهة أخرى(٢٦) . فالدين يمثل المنظومة التي تشتمل على العقائد والشعائر والشرائع والقصص والحكم ، أمّا التدين فهو تلك القابلية الفردية أو الاجتماعية لهذه المنظومة . لذا فإنّ النص الواحد يقرؤه أفراد مختلفون بعقول وضمائر مختلفة ، فإذا هو في المحصلة النهائية نص واحد ، من حيث انتمائه إلى منظومته ، ولكنه نصوص مختلفة من حيث تطبيقه ، واختلاف الإحساس بذلك النص ، وهذا راجع في الحقيقة إلى اختلاف الضمائر، واختلاف الضمائر نتيجةً لاختلاف الأفراد . وربما يتلقى ضميران قيمة خلقية واحدة ، ولكنك تجد أحدهما يتفاعل مع هذه القيمة بطريقة وآخر يتفاعل معها بطريقة أخرى(٢٧) .

والإسلام دين سماوي عالمي وهو من الديانات الرئيسة أثراً وانتشاراً ، بشرّ به الرسول محمد ﷺ ، كتابه القرآن الكريم . وقد عمل الرسول محمد ﷺ من أجل مجتمع متكامل متضامن تسوده المساواة والإخاء والعدل والإصلاح ، يحمي المستضعفين من تحكم الأقوياء

واستغلالهم ، يُمَجِّدُ العمل ويفرض على الحاكم التدخل دفاعاً عن مصلحة العامة وحقوقهم .
 وإنّ ما في كتاب الله العزيز وسنة نبيه الكريم هو الإسلام ، ولا يحسب على الإسلام إلا الذي
 في مصدره ، قال مالك : بلغني أنّ النبي ﷺ قال : (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما
 تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة رسوله) (٢٨) .

وإنّ الفساد في الإسلام يعد من كبائر المعاصي والذنوب ، وهو محرّم بإجماع علماء
 المسلمين الذين استندوا في تحريمه إلى الأدلة الكثيرة الناهية ، منها قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعْ فِيهَا
 آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ
 إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ سورة القصص / ٧٧ ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ
 فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ سورة
 البقرة / ٣٠ . إذ أنّ الدين هو القاسم المشترك بين جميع أفراد المجتمع ، لذا لا بد أن يكون
 هناك خطاب موجه ، واتخاذ أسلوب واعي ومناسب للنصح والإرشاد والإصلاح بالحكمة
 والموعظة الحسنة ، ويكون للمسجد والخطباء الدور الفاعل في ذلك . فمن خلال المسجد
 ووسائل الإعلام المختلفة ، ودور العائلة والتنشئة الاجتماعية في هذا المجال نستطيع تحجيم
 الفساد والحيولة دون انتشاره . وقد بين الله سبحانه وتعالى في كتبه التي أنزلها للبشر
 على لسان أنبيائه ورسوله الحق من الباطل ، والصحيح من الخطأ ، والخير من الشر ،
 مع ذكره عزّ وجلّ عقوبة المفسد ومكافأة المصلح ، وعلى الإنسان أن يستعمل عقله وإيمانه
 في التفريق بين ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ
 وَاللَّهُ لَأَحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ سورة البقرة / ٢٠٥ .

**إنّ الإنسان المؤمن بالله، إيمانه والتزامه يمنعه من ارتكاب المعاصي، والتي منها
 الفساد بصوره المختلفة، أمّا إذا كان إيمانه ضعيفاً، فسوف يقع في شرك المعاصي ومنها
 الفساد، سواء كان الإنسان عاملاً في القطاع العام، أو مجال نشاطه في القطاع الخاص.**

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ إلى العلاقة بين الدين والدنيا، والعلم
 بشكل دقيق حيث ورد (٢٩) : لاشك أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضوياً
 بالمفهوم الذي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا، وفي النصوص الدينية
 الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا ، لكننا نشهد أيضاً تشديداً
 عظيماً على أهمية مفاهيم النظر والاعتبار والتفكير والعلم والعقل والتعلقل، وعلى ما يتعلق

باستخلاف الإنسان في الأرض وضرورة إعمارها للعالم والنظر في ملكوت السموات والأرض
وتسخير الكون لخير الإنسان .

تصدي الشرع لمعالجة الفساد :

اعتقد فريق من المسلمين أن الحياة الدنيا ليست إلا دار فناء وزوال وأن الآخرة وحدها
هي التي ينبغي العمل من أجلها، فجنحوا إلى حياة الزهد والتصوف وهجر الدنيا، فكان
الانطباع العام عن اختيارهم باعثاً على الابتعاد عن كل ما له علاقة بالفساد.

وإنّ علاج أي مرض لا يمكن قبل تشخيص الداء ، وإنّ أهم طرق مكافحة الفساد
ومواجهته إنّما يكون برسم السياسات الوقائية العلاجية ، ووضع الاستراتيجيات مع مراعاة
القواعد التي توجه الوقاية والعلاج والمكافحة توجيهاً سليماً يفضي إلى تحقيق أفضل النتائج
بقدر الإمكان .

وقد سلك الشرع الحنيف في التصدي للفساد مسلكين (٣٠) :

توجيهي وإرشادي وتحذيري، وقد تمثل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو
فريضة ماضية إلى يوم القيامة أوجبها الله تعالى على الناس وجوباً كفائياً ، قال تعالى :
﴿وَلَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُفْلِحُونَ﴾ سورة آل عمران / ١٠٤ . ويقول الرسول الكريم محمد ﷺ : (من رأى منك
منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف
الإيمان) (٣١) ، فالتغيير الإرشادي والتحذيري يكون بقيام رجال الدين وعلماء الشريعة
والمصلحين من أبناء الأمة بدورهم المرسوم لهم من خلال الخطب الدينية من على المنابر
والدروس الأخلاقية والبحوث والمقالات الإرشادية ، أمّا التغيير باليد إنّما يكون لصاحب
السلطة ، وإلا كان فتنةً وفساداً كبيراً .

وآخر **عقابي** تمثل في عقوبات تفرض من قبل السلطة ضد المفسدين، ومن سماحة
الشريعة الإسلامية أنها كفلت للناس حفظ الكليات الخمسة التي لا يأمن الإنسان في حياته ، ولا
يسعد في عيشه إلا بالطمأنينة على سلامتها، هذه الكليات هي: النفس، والمال، والعرض،
والعقل، والدين. وجعلت كل تهديد وتعد على هذه القيم، ضرباً من ضروب الفساد والإفساد،
وشرعت لذلك معالجات عقابية رادعة تردع الجاني، وتزجر غيره عن التعدي عليها، معروفة
بالعقوبات الحديثة.

الالتزام الديني تفرض على الإنسان الالتزام بمنظومة القيم الدينية التي تسود المجتمع ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ الوازع الديني هو مؤشر حقيقي لضبط السلوك والتصرفات المفسدة والحد منها خلال التعامل معها ، ومعاقبة المفسد وفق الضوابط الشرعية التي من خلالها يمكن الحد من ظاهرة الفساد في المجتمع ، وإنّ غياب الوازع الديني يجعل الإنسان يتمادى في سلوكه الخاطئ دون أي رادع ، وإن وجود العقوبات القانونية كقيل بتقليل الأضرار في المجتمع ، إذ أنّ كل مخالفة ولها مادة قانونية تكون رادعة وزاجرة للمخالف ، ولا تنحصر مكافحة الفساد بالسلطة الحاكمة وحدها ، وإنما هي واجب على كل مواطن.

إنّ كلمة الفساد تكررت في القرآن الكريم في أكثر من خمسين موضعاً منها : ثمانية آيات من سورة البقرة ، وخمسة آيات من سورة الأعراف ، وثلاثة آيات من سورة المائدة ، وآيتين في كل من سورة يونس والعنكبوت وغيرها ، وقد وردت بهيئة الفعل والمصدر واسم الفاعل ، وجاءت وفق ما يلي : الكف بالله تعالى ، قطع ما أمر الله تعالى به أن يوصل ، النفاق ، الإسراف في سفك الدماء ، إهلاك الحرث والنسل ، ضعف الولاء ، ترك الجهاد ، سرقة المال ، العلو في الأرض ، السحر . إنّ الإسلام يعتبر الوظيفة أمانة ، ويفرض على المسلم القيام بالواجبات الوظيفية بعيداً عن المصالح الشخصية . وإنّ أخذ المال العام للاستفادة منه ، أو امتلاكه بصورة غير مشروعة يستوجب العقاب ، وإنّ تطبيق الشرائع والقوانين على الناس جميعاً دون محاباة الأقارب والأشراف منهم ، هو منهج الإسلام في ضبط الحياة والمساواة أمام القانون والسلطة الحاكمة . وصدق عثمان بن عفان رضي الله عنه : (إنّ الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) (٣٢) ، ومعنى هذا القول أنّ بعض الناس لا يفهم قوارع وزواجر الآيات عن الشر والأذى ، فهؤلاء لا ينفعهم إلاّ قوة السلطان وبطشه لتكف شرهم وجرمهم ، وتردعهم عن الشر والإجرام . فضلاً على أنّ الإسلام يجعل الأهلية الوظيفية والأمانة معايير لإشغال المناصب الوظيفية والتكليفية ، وبذلك يسد الباب أمام انتشار الفساد ، وإنّ مراقبة ومتابعة وإشراف المسئول لمرؤوسيه أمر هام دعت إليه الشريعة الإسلامية . ولا ننسى أنّ الإسلام يدعو إلى غرس العقائد الإيمانية في نفوس العباد ، والتأكيد على التكافل الاجتماعي ، الذي له دور كبير في الحد من ظاهرة الفساد . وإنّ جمهور الفقهاء يطلقون لفظ الفساد على مخالفة فعل المكلف للشريعة ، أيّاً كان وجه المخالفة .

والفساد بكافة أنواعه وأشكاله ، حينما يجد له الأرضية الخصبة والمناخ المناسب ، وعندما تتوافر له العوامل المساعدة والمشجعة كالخنوع والإذلال والتبعية والتغاضي وغض الطرف والتهاون مع المروجين له والتستر عليهم أو مجاراتهم والإقتداء بماآثرهم والسير على خطاهم ، ينتشر في المجتمعات كانتشار النار في الهشيم ، ولقد شخص القرآن الكريم عوامل الفساد الحضاري وما يتبعها من سنن في الدمار على النحو الآتي :

١- الظلم الاجتماعي : وهو وضع الشيء في غير موضعه ومجاورة الحق ، ويُعدُّ الظلم أحد أبواب الفساد ، ومنها ظلم النفس في الميدان الاجتماعي ، وعدم استخدام الطاقات الحسية والعقلية استخداماً صحيحاً في إدراك حقائق الوجود والإنسان ، والاعتبار بالسنن التي أهلكت الأقسام السابقة أو عدم استعمال العلم والمعرفة في غير حق ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسِدَ ﴾ سورة البقرة / ٢٠٤ و ٢٠٥ . وإنَّ هناك حاجات رئيسة وحقوقاً أساسية يحتاجها المجتمع ، وبدون تحققها لا يمكن أن يستمر نحو تحقيق أهدافه ، وهي حاجات طبيعية تفرضها ظروف الإنسان الطبيعية من غذاء ومسكن وسلامة وطمأنينة . ويشير القرآن الكريم إلى الذي يتناقض ظاهره وباطنه ، ويتنافر مظهره ومخبره ، هذا الذي يتقن الكذب والتمويه والدهان ، حتى إذا جاء دور العمل المخبوء ، وظهر الشر و البغي والحق والفساد ، والله تعالى لا تخفى عليه حقيقة هذا الصنف (٣٣) .

٢ - الظلم الاقتصادي: المال هو عصب الحياة ، وقد عني الإسلام بتنظيم علاقات البشر المالية ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ سورة البقرة / ٢٧٥ ، فالعمليات التجارية قابلة للربح والخسارة ، وتظهر فيها المهارة والجهد الشخصي ، أما العمليات الربوية فهي محددة الربح في كل حالة ، وهذا هو مناط التحريم ، فعمليات الربا أصلها مفسدة للحياة البشرية (٣٤) . وهناك من يعتبر الفساد المالي من الآفات الخطيرة التي تصيب المجتمعات وتتخر في مفاصلها ، وتؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار تلك المجتمعات وانقراضها ، وكم من دول انتهت وزالت من خارطة العالم .

وقد تعرض القرآن الكريم إلى نموذج غياب الأمانة في الأسواق ، وسوء الإنتاج متمثلاً في الغش والسرقة في البيع وعدم الصدق في العقود وعدم التجاوز على حقوق الآخرين . ومن مظاهر الظلم الاقتصادي وما يرافقه من فساد ، الترف الذي هو التمتع والتوسع في ملاذ الدنيا وشهواته (٣٥) . وقد كشف القرآن الكريم عن أثر الترف في فساد الأمم وهلاكها بوصفه سنة من سنن الهلاك والدمار ، قال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ سورة النحل / ١١٢ .

٣ - الظلم العقائدي : الفساد قد يكون في العقيدة ، وهو أسوأ أنواع الفساد وصوره ومن أشكاله الشرك بالله تعالى ، والافتراء على الله ، وتعدي الحدود الشرعية ، والتكذيب بالله

تعالى وآياته ورسله وكتبه ، قال تعالى : ﴿ وَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِقْنَاكُمْ فَرِيقًا كَذِبًا وَفَرِيقًا تَقْوُونَ ﴾ سورة البقرة/ ٨٧ . والقرآن الكريم يفضح اليهود (والظالمين أنفسهم عقائدياً) من خلال كشف حقيقة موقفهم من أنبيائهم وشرائعهم ووصاياهم ، وطرح المنهج الله سبحانه وتعالى شريعته ، وحكموا أهوائهم وشهواتهم ، فقتلوا فريقاً من الهداة وكذبوا فريقاً (٣٦) . وقال تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾ سورة الفرقان/ ١١ . والمجتمعات التي ينخر الفساد في مفاصلها ، وتعاني من أضرارها وويلاتها ، هي مجتمعات مفككة ضعيفة لا تقوى على محاربتة أو صدّه أو إيقافه أو التصدي لمروجيه والمتزعمين له ، وتصبح عرضةً للانجراف في تياراته ، وتسود تلك المجتمعات والدول حالة من الفوضى والإرباك مما يهدد كيانها وتكون عرضةً للتمزق والتفرق والانهيال والسقوط .

إذاً الفساد بمفهومه الشمولي هو آفة وداء عضال يصيب المجتمعات ، وينخر في كياناتها، ويقوض أركانها ، ويجعلها في حالة من الضعف والخنوع ، مما يؤدي إلى انحلالها ومن ثم انهيارها وسقوطها في برائن الهزيمة والاضمحلال ، ويكون مصيرها كمصير تلك الكيانات التي انقرضت وانتهى وجودها من على وجه الأرض ، وأصبحت مجرد حضارات سادت ثم بادت . وإنّ الفساد كان الآفة الشرهة التي تسعى إلى إلغاء كل المكاسب التي أثمرتها قرون من المعاناة والتضحيات للارتقاء بالبشرية من عصور التخلف إلى زمن التنوير ، وإنّ الفساد حين يكون حقيقة موجودة على أرض الواقع المعاش ، فإنّ الإصلاح يعد ضرورة شرعية وحضارية .

الخاتمة :

خلاصة القول ، إنّ الفساد قد أصبح ظاهرة عالمية تلقى أثرها السيئة في البلدان ، وقد توصلت الدراسات الحديثة إلى علاجها بالشفافية والمسائلة وحسن الحكم ، فضلاً عن تفعيل آليات التنافسية السياسية والاقتصادية ، كعنصر مساعد يعمل على تشريع التفاعل بين الشروط المذكورة أعلاه ، من أجل زيادة تأثير ذلك العلاج .

وبعد استعراضنا لمفهوم الفساد ، وللعوامل التي أبرزت هذه الظاهرة في المجتمعات الإنسانية ، ودور الدين في تحجيم ظاهرة الفساد ، لابد لنا من القول أنّ درجة الفساد في الدول الديمقراطية أقل بكثير من درجة الفساد في الدول غير الديمقراطية عموماً ، والملاحظ أنّ هذه الظاهرة تنتشر بشكل غير طبيعي في الدول التي تشهد تغييراً في نظامها السياسي في عالمنا المعاصر . إنّ ضعف الفساد في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية يعود لأسباب عدّة منها

: مدى التزام واحترام المجتمع للنظام والالتزام بالقوانين المرعية، والرغبة من المساس بالمال العام ، ودرجة الالتزام الديني ، والتمسك بنواهي وزواجر الشريعة الدينية ، فضلاً عن قيام الدولة باختيار الأكفاء في المراكز الإدارية والمفاصل الاقتصادية للبلد.

وإنّ القضاء على الفساد من المسائل الصعبة ، ولكنها ليست من المسائل المستحيلة، إذ تتطلب تقنين القوانين الزاجرة للمفسدين ، إتباعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ سورة البقرة/١٧٩. فضلاً عن تشكيل لجان لمكافحة الفساد ووضع الخطط الإستراتيجية للتنمية ، والنمو الاقتصادي للوصول إلى القضاء على الفقر والعوز، مع تحسين المستوى المعاشي للموظفين والعاملين في القطاع العام وتحسين ظروف معيشة الطبقات الدنيا من العاملين في القطاع الخاص، لكي تحد تلك الإجراءات من الفساد ، ولا ننسى اختيار القيادات الإدارية الكفوءة والتي تمتلك القدرة، والأمانة، والإخلاص ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ تَوْبِيًّا أَلَّذِي أُؤْتِيَ﴾ سورة القصص/٢٦ .

وأخيراً لابد من القول للمعنيين في الجانب الديني ، ضرورة القيام بتثقيف المجتمع ورفع وعيه بخصوص خطورة الفساد، وأثره السلبي في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ورفع مستوى الوعي الديني، مع التأكيد على الوازع الأخلاقي، عبر مواظب النصوص الشرعية، وأدبيات الدين الإسلامي، وأخلاقياته التي أكد عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ولقد تصدى الشرع الحنيف للفساد بما يحول دون وقوعه، ومعالجته إذا وقع بغرس الوازع الديني، وتحذير أهل الإيمان، كما تصدى بالعقوبات المنوطة بالحكام لردع المفسدين.

الهوامش :

- (١) الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، سنن الترمذي ، تحقيق الشيخ خليل شحاح، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ ، كتاب أبواب السفر ، باب ما ذكر في فضل الصلاة ، رقم الحديث ٦١٤ .
- (٢) سنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الرأشي والمرتشي في الحكم ، رقم الحديث ١٣٣٦ .
- (٣) د. لؤي أديب العيسى ، الفساد الإداري والبطالة ، دار الكندي للنشر ، إربد - الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص٣٧ص ٣٨ .
- (٤) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، تفسير ابن كثير ، ج ٣ ، دار المفيد ، بيروت ، (د.ت) ، ص٤٣٦ .

- (٥) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ج ٣ ، (د.ت) ، ص ٣٣٦ .
- (٦) د. البشير علي حمد الترابي ، مفهوم الفساد وأنواعه في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة ، مجلة جامعة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة ، العدد ١١ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠١ .
- (٧) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، (٥٢/١) ، ص ٥٢ .
- (٨) سنن الترمذي ، كتاب الزهد ، برقم ٢٢٦٨ ، ٥٧٤/٤ .
- (٩) د. البشير علي الترابي ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .
- (١٠) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٧ ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ ، ص ٦٦ .
- (١١) الشيخ إسماعيل حقي البروسوي ، تنوير الأذهان من تفسير روح البيان ، المجلد الرابع ، تحقيق محمد علي الصابوني ، الدار الوطنية ، بغداد ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ ، ص ٤٥٨ .
- (١٢) د. لؤي أديب العيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
- (١٣) للتوسع في هذا الموضوع أنظر: مقاتل بن سليمان البلخي ، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، تحقيق عبد الله محمود شحاتة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٢ ص ١٠٤ . الحسين بن محمد الدامغاني ، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، حققه عبد العزيز سيد الأهل ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥٧ ص ٣٥٨ .
- (١٤) محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة ٢٢ ، العدد ٢٤٣ ، أيار ١٩٩٩ ، ص ٤ ص ٥ .
- (١٥) ناصر عبيد الناصر ، ظاهرة الفساد ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٧ ص ٦٨ .
- (١٦) داود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها ، المستقبل العربي ، السنة ٢٧ ، العدد ٣٠٩ ، ت ٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٦ ص ٩٣ .
- (١٧) Vito Tanzi and Hamid Davoodi , corruption around the World; Cause , consequences , Scope , Cures , IMF Staf Papers , Vol . 45 . no. 4 (December , 1998).
- (١٨) محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييرها ، بحث منشور في كتاب (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٠ .
- (١٩) نقلاً عن : د. لؤي أديب العيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٧ وما بعدها .

- (٢٠) حمزة الحسن ، دراسة حالة السعودية ، بحث منشور في كتاب (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) ، المصدر السابق ، ص ٦٤٤ .
- (٢١) مايكل جونستون ، متلازمات الفساد ، ترجمة د. نايف الياسين ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨ ص ١٩ .
- (٢٢) عامر خياط ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، الأسباب والآثار والإصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٩٥ ك٢ / ٢٠١٢ ، ص ٢٢١ .
- (٢٣) عادل عبد اللطيف ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها ، المستقبل العربي ، السنة ٢٧ ، العدد ٣٠٩ ، ت ٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٤ ص ١١٦ .
- (٢٤) داود خير الله ، المصدر السابق ، ص ٦٦ ص ٩٣ .
- (٢٥) د. لؤي أديب العيسى ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .
- (٢٦) السيد سابق ، إسلامنا ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٨ .
- (٢٧) صلاح الدين عبد الله ، شعيرة الصوم من أداء الطقس إلى اشراق الروح ، مجلة العربي ، العدد ٥٧٥ ، أكتوبر ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٠ .
- (٢٨) محمد بن محمد بن سليمان ، جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد ، طبع ونشر عبد الله هاشم اليماني المدني ، (د.م) ، ١٩٦١ ، حديث ١٢٤ .
- (٢٩) أنظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ ص ١١٨ ص ١١٩ .
- (٣٠) د. البشير علي حمد الترابي ، المصدر السابق ، ص ١٢١ ص ١٢٣ .
- (٣١) سنن الترمذي ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب ، رقم الحديث ٢١٧٢ . والنسائي ، احمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ، السنن الكبرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١هـ - ١٩٩١ ، رقم الحديث ١١٧٣٩ .
- (٣٢) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن عبيد الله ابن الجوزي ، غريب الحديث ، ج ١ ، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلنجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٤٣٦ .
- (٣٣) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج ١ ، المصدر لسابق ، ص ٢٩٥ .
- (٣٤) للتوسع ينظر : سيد قطب ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ .
- (٣٥) ابن منظور ، المصدر السابق ، ص ٣٥٠ .
- (٣٦) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج ١ ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.